الأمم المتحدة S/PV.9836

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9836**

الأربعاء، 15 كانون الثاني/يناير 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد بن جامع	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد جادون
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	الدانمرك	السيد لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد يوسف
	الصين	السيد سون زيشيانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس- بيركيت
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/33، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من اليونان والولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

باكستان، بنما، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الجزائر، الصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 12 صوتاً مؤيداً، بدون معارضة، وامتنع 3 أعضاء عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2768 (2025).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): في كانون الثاني/يناير 2024، اتخذ مجلس الأمن القرار 2722 (2024) الذي شدد على أهمية ممارسة سفن جميع الدول لحقوق وحريات الملاحة في البحر الأحمر وطالب بشكل حازم بأن يكف الحوثيون فورا عن شن الهجمات على السفن التجارية وسفن النقل. لكن لم يأبه الحوثيون بذلك القرار، بل شنوا في الأسابيع الأخيرة المزيد من الهجمات المركبة على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن والممرات المائية المجاورة. وتهدد تلك الهجمات السلم والأمن الدوليين وتنطوي على تداعيات سلبية وتعرقل التجارة العالمية وتدفق المساعدات الإنسانية.

وبالإضافة إلى تمديد الولاية المنوطة بالأمين العام لتقديم التقارير بموجب القرار 2722 (2024)، فإن قرار اليوم (القرار 2768 (2025)) يؤكد من جديد إدانتنا لأعمال الحوثيين ويكرر مطالبة المجلس

بأن يتوقف الحوثيون عن شن هذه الهجمات غير المقبولة والمتزايدة التعقيد. كما يعيد القرار التأكيد أيضا على أهمية التزام جميع الدول الأعضاء بحظر توريد الأسلحة بموجب القرار 2216 (2015)، بما في ذلك حرمان الحوثيين من الأسلحة والتدريب وأي عتاد آخر يحتاجون إليه في تنفيذ هذه الهجمات. إن تمديد هذه الولاية لتقديم التقارير وتضمينها معلومات بشأن الأسلحة التي نعلم جميعاً أن إيران تمد بها الحوثيين سيساعد على ضمان حصول مجلس الأمن على معلومات دقيقة في حينها، تنير مداولاته في سبيل التوصل إلى أنجع السبل للتصدي لأعمال الحوثيين في قابل الأيام. ويدعو القرار الحوثيين إلى إطلاق سراح طاقم سفينة غالاكسي ليدر الذين يستمر احتجازهم رغماً عنهم.

إن شن الهجمات على أي سفن في البحر الأحمر، بغض النظر عن مصدرها أو ملكيتها، أمر مرفوض جملةً وتفصيلاً. وأي قول بغير ذلك يخاطر بإضفاء الشرعية على انتهاكات صريحة للقانون الدولي. ويجب أن نواصل دعم التدفق الحر للتجارة في أحد أهم الممرات المائية في العالم وفقا للقانون الدولي. وتلك هي المهمة التي كانت معروضة علينا عندما اتخذنا القرار 2722 (2024) في كانون الثاني/يناير، وسيساعد القرار المعروض علينا اليوم على تعزيز تلك الجهود. إن التهديد الذي تتعرض له حقوق وحريات الملاحة في البحر الأحمر يمثل تحدياً عالمياً ويستلزم استجابة عالمية. وبموجب هذا القرار، يبعث المجلس مرة أخرى برسالة واضحة إلى الحوثيين بضرورة وقف هذه الهجمات فورا.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): تنضم اليونان إلى الولايات المتحدة بوصفها مشارِكة في صياغة هذا القرار المهم لمجلس الأمن (القرار 2768 (2025)) بحسٍ عميق بالمسؤولية وإيماناً منها بأن مجلس الأمن، من خلال المشاركة الجماعية مع جميع الدول الأعضاء، قادر على أن يوحد موقفه في سبيل تحقيق الاستقرار في اليمن ومنطقة البحر الأحمر.

ونعرب عن خالص امتناننا للبابان المنتهية فترة عضويها والتي شاركت في الصياغة بشأن هذه المسألة على ما أبدته من تعاون جاد ودعم خلال فترة ولايتها التي امتدت عامين. ونعرب عن تقديرنا لكافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن لما قدمته من مساهمات منفتحة وبناءة في هذا القرار.

يواجه الأمن البحري وحرية الملاحة في البحر الأحمر ضغوطاً بالغة. ولا تزال هجمات الحوثيين المستمرة على السفن تؤدي إلى اضطراب حركة الشحن التجاري الدولي وتكشف عن مواطن الضعف في سلاسل الإمداد وتلقي بظلال ثقيلة على مسارات التجارة العالمية. وتؤثر هذه الهجمات تأثيراً مباشراً علينا جميعاً. لا تزال الأوضاع الأمنية البحرية متردية، ومن المتوقع أن تشهد مزيداً من التراجع، في حين تواصل شركات النقل البحري تغيير مساراتها باتجاه طرق بحرية بديلة تتسم بقدر أكبر من الأمان، رغم ارتفاع تكلفتها.

فضلاً عن ذلك، ما زلنا نشهد استمرارا لعدوانية الحوثيين وأعمالهم التصعيدية عبر شن هجمات غير مبررة، باستخدام ممنهج لأسلحة متطورة، مثل القذائف المضادة للقذائف التسيارية، حتى ضد المنشآت المدنية، بما فيها محطات النفط الخاضعة لسيطرة حكومة اليمن.

والتداعيات الإنسانية أيضا وخيمة. ويتعين علينا وضع حد لهذا من خلال التحري الدقيق عن مصادر استخدام الأسلحة المتطورة والحفاظ على تطبيق حظر الأسلحة محدد الأهداف وفقاً لما نص عليه القرار 2216 (2015).

وستساهم اليونان، بصفتها دولة بحرية وقوة رائدة في العملية البحرية أسبيديس التابعة للاتحاد الأوروبي، في دعم احترام الأمن البحري وحرية الملاحة وحماية البحارة، مع الامتثال الكامل للقانون الدولي. يجب أن تكون حياة ورفاهية البحارة أولوية غير مشروطة ويجب حمايتها دائماً. ونأمل أن يكون القرار الذي اتُخذ اليوم بمثابة دعوة قوية من جانب جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة وجامعة في اليمن باعتبار ذلك الطريق الوحيد نحو السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): بوصفنا دولة مهتمة بشدة بأمن واستقرار منطقة البحر الأحمر، صوتنا مؤيدين للقرار الذي اتخذ للتو (القرار 2768 (2025)). ويعكس تصويت اليوم التزامنا العميق بالأمن البحري في مياه البحر الأحمر، وهو أمر حيوي لمنطقتنا وللتجارة والاستقرار العالميين.

وباعتبارنا إحدى الدول الأعضاء المسؤولة عن الحفاظ على الأمن البحري، فإننا نتفهم خطورة الحالة الراهنة وتداعياتها. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات البحرية في البحر الأحمر وتداعياتها الاقتصادية والإنسانية والأمنية والبيئية. ويمثل القرار 2768 (2025) خطوة إيجابية، لكن تنفيذه يتطلب مراعاة الحساسيات والحقائق الإقليمية بعناية. يجب أن نتذكر أن أمن البحر الأحمر يرتبط أيضاً ارتباطاً جوهرياً باستقرار دوله الساحلية وعملية السلام الأوسع نطاقاً في المنطقة.

وباعتبارنا دولة عانت من الأثر المدمر لانعدام الأمن البحري، فإننا ندرك أنه يجب أن تكون هناك حلول دائمة كي تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وتحترم بشكل كامل سيادة الدول الساحلية في البحر الأحمر وسلامة أراضيها. وتلتزم الصومال بالعمل مع جميع الأطراف لتحقيق تلك الأهداف. إننا نعتقد أن أمن البحر الأحمر يجب أن يظل مسؤولية الدول المطلة عليه في المقام الأول، ولكن مع وجود دعم وتعاون دولي قوي.

وختاماً، أكد الصومال مؤخراً في مناقشاتنا الثلاثية مع مصر وإريتريا أننا ملتزمون بتعزيز التعاون وتقوية إطارنا الأمني الجماعي لمعالجة انعدام الأمن البحري في البحر الأحمر وخارجه. والمضي في الطريق قدما يتطلب الصبر والحكمة والالتزام الثابت بالحلول الدبلوماسية. يجب أن نتجنب الإجراءات التي قد تؤدي إلى مزيد من التصعيد، مع العمل بلا كلل على معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لجميع الأطراف المعنية. إننا على استعداد للعمل على ضمان أن يظل البحر الأحمر كما كان منذ آلاف السنين، ليس مجرد ممر بحري حيوي بل جسرا للسلام والازدهار يربط بين الأمم والشعوب.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار الذي أعده زملاؤنا اليونانيون والأمريكيون بشأن الحالة في البحر الأحمر (القرار 2768 (2025)). واسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن هذه الوثيقة هي الامتداد المنطقي للقرار الأصلي 2722 (2024)، الذي كانت لدينا تساؤلات جدية بشأنه. إن الفكرة التي يقوم عليها القرار – ضمان سلامة الملاحة في المياه قبالة

سواحل اليمن، بما في ذلك البحر الأحمر – فكرة ندعمها بشكل عام. ولكن لسوء الحظ، لم يرق تطبيقها العملي إلى مستوى التوقعات.

لقد تمت صياغة قرار اليوم بطريقة غير متوازنة ومسيسة. والأهم من ذلك أن المؤيدين الأمريكيين واليونانيين يرسمون صورة انفرادية. فإذا كان للمرء أن يحكم على الوضع في المياه الواقعة قبالة سواحل اليمن باستخدام نص هذا القرار فقط، فسيقود ذلك إلى الاعتقاد بأن العامل الوحيد المزعزع للاستقرار في المنطقة هو ما يقوم به أنصار الله. إن الصيغة الواردة في النص تغفل أهم جانب من جوانب الوضع على الأرض، ألا وهو الحملة العسكرية العدوانية التي يقودها منذ أكثر من عام حتى الآن ما يسمى بالتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد دولة ذات سيادة. ويستمر قصف اليمن بشكل منتظم. وتستخدم واشنطن ولندن نفس القرار سيئ السمعة 2722 (2024) كمبرر لأعمالهما غير القانونية، رغم أنه قيل لهما مرات عديدة إن أحكامه لا يمكن استخدامها في هذه الحالة ولا يمكن الإشارة هنا إلى حق الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

إن روسيا لا تبرر ما يقوم به الحوثيون. إننا ندين أي خطوات تعيق حرية الملاحة في البحر الأحمر، وندعو قيادة أنصار الله إلى ضبط النفس وعدم السماح بخطوات تصعيدية من شأنها أن تزيد من تعقيد الحالة في المنطقة، بما في ذلك في المياه قبالة سواحل اليمن. ولكن توخياً للإنصاف، يجب أن نقول أن وتيرة هجمات الحوثيين على السفن التجارية قد انخفضت خلال الأشهر القليلة الماضية. ويذكر أحدث تقرير للأمين العام حول هذه المسألة أنه لم تقع أي هجمات على السفن التجارية في شهر كانون الأول/ديسمبر. وما يحدث بانتظام هو الضربات التي يشنها التحالف بقيادة الولايات المتحدة وأتباعها.

إننا لا نفهم منطق زملائنا الأمريكيين. فمن ناحية، يدعون المجلس إلى العمل معا ويقولون إنهم ملتزمون باستخدام الطرق الدبلوماسية لتحقيق تسوية في اليمن ويتحدثون عن مدى أهمية التأكد من حصول اليمن على المساعدات الإنسانية. ومن ناحية أخرى، يواصلون محاولات إغراق البلد في الفوضى، ويحرصون على التصعيب الشديد للعمل الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني.

فعلى سبيل المثال، في 10 كانون الثاني/يناير، شن ما يسمى بالتحالف الدولي وإسرائيل ضربة كبيرة منسقة على اليمن. وتعرضت صنعاء ومدينتي الحديدة ورأس عيسى الساحليتين للقصف، وتوقفت الموانئ هناك أساسا عن العمل. وكان هناك ضحايا. ومن الواضح بالفعل اليوم نوع العواقب التي ستترتب عن القصف بالنسبة للمساعدات الإنسانية المقبلة في اليمن، أ ذلك إذا تسنى أصلا للعملية الإنسانية أن تستمر على نطاق واسع. وهذا يعني أن اليمنيين العاديين – النساء والأطفال وكبار السن – سيعانون من تلك الأعمال.

وكنتيجة للمواجهة المطولة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأنصار الله، فإنهما لم تحققا الهدف المعلن – وهو سلامة الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن – وليس ذلك فحسب، بل حقنتا المنطقة بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار. وعلاوة على ذلك، فقد أصبحا بحكم الأمر الواقع طرفين في النزاع اليمني. فكيف يتماشى ذلك مع تصريحاتهما حول ضرورة إعادة الأوضاع لطبيعتها في هذه الدولة العربية؟ وفي الوقت

نفسه، فإن كل شيء يشير إلى أن عدوان الولايات المتحدة وأتباعها لم يقوض الإمكانات العسكرية للحوثيين. وعلى واشنطن ولندن أن تفهما أنه لا يوجد أي آفاق لما تحققه مغامرتهما الفاشلة. ولكنهما يفضلان تفسير الاستدامة العسكرية للحوثيين من خلال توريد الأسلحة المتطورة من الخارج.

وفي الختام، نود أن نذكّر بأن إعادة الحالة في البحر الأحمر إلى طبيعتها أمر مستحيل دون استقرار الحالة فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وندرك جميعاً أن مطالب المجتمع الدولي لا تزال كما هي، أي وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن والمحتجزين واستئناف إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بشكل كامل ودون عوائق. وكل ذلك يجب أن يجعلنا نسعى إلى حل مستدام وعادل للقضية الفلسطينية على أساس الدولتين وبما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن المعروفة.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر البعثتين الدائمتين للولايات المتحدة واليونان على تقديم القرار الذي اتخذناه اليوم (القرار 2768 (2025)). نكرر الرسالة التي بعثنا بها خلال المداولات التي أجريناها صباح اليوم بشأن الحالة في اليمن (انظر S/PV.9835): بصفتنا دولة بحرية، ونرفض بشدة الهجمات التي تعرض الأمن البحري الدولي للخطر وتعرقل عبور السفن، مما يؤدي إلى تأثير مباشر على سلاسل الإمداد العالمية. وتؤكد جمهورية بنما، من خلال إدارتها الفعالة والمحايدة لقناة بنما، التزامها بحق الملاحة والأمن البحري واحترام السيادة والقانون الدولي. ونحث جميع الأطراف على دعم الحق في الملاحة كمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي.

وباعتماد القرار 2722 (2024)، اضطلع المجلس بمسؤوليته عن ضمان حماية القانون الدولي والأمن البحري، بالنظر إلى الحالة الإقليمية السائدة في البحر الأحمر، وهي منطقة ذات أهمية حاسمة ليس للتنمية الاقتصادية وحرية تدفق التجارة الدولية فحسب، بل أيضاً لصون السلام في المنطقة. غير أن الهجمات المتكررة طوال عام 2024 أظهرت الحاجة الملحة لتعزيز القرارات التي اتخذها المجلس. وليس للهجمات المنتظمة والمتواصلة على السفن التجارية أي مبرر، ولذلك فإننا ندعو إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأحكام هذا القرار، وإلى وقف هذه الهجمات فوراً.

ونحن على ثقة من أن الجهود الدبلوماسية الجارية في الشرق الأوسط ستؤدي إلى وقف نهائي للاشتباكات وسترسي الأسس لحلول دائمة للنزاعات في المنطقة.

السيد سون جي تشيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): امتنعت الصين عن التصويت على القرار المطروح للتصويت قبل لحظات (القرار 2768 (2025)). وأود أن أشرح موقف الصين كما يلي.

أولاً، دأب الحوثيون منذ فترة على مهاجمة السفن التجارية في البحر الأحمر والمياه القريبة منه، بما أدى إلى عرقلة السير الطبيعي للتجارة الدولية وزعزعة استقرار سلسلة الإمداد العالمية وأثر سلباً على السلام والاستقرار الإقليميين. وتعرب الصين عن قلقها إزاء ذلك. وينبغي احترام حق السفن التجارية لجميع البلدان في الإبحار في مياه البحر الأحمر وفقاً للقانون الدولي، والحفاظ على سلامة قنوات الملاحة في مياه البحر الأحمر. ويجب أن يستجيب الحوثيون لشواغل المجتمع الدولي وأن يتوقفوا عن مهاجمة السفن المدنية.

ثانياً، لا تزال العمليات العسكرية التي تشنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد اليمن مستمرة منذ عام حتى الآن، وتتسبب بوقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين وبأضرار جسيمة في البنية التحتية. وفي الآونة الأخيرة، شن الحوثيون وإسرائيل هجمات متكررة على بعضهما البعض، مما فاقم التوتر. وتبين هذه السلسلة من التطورات أن التركيز على الهجمات على السفن وحدها لا يكفي لحل المعضلة التي تواجه اليمن والبحر الأحمر. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس وتعزيز التهدئة والسعي للتوصل إلى حل شامل. وفي سياق هذه العملية، ينبغي احترام سيادة اليمن وأمنه وسلامة أراضيه، ويجب أن تتوقف الهجمات على البنية التحتية المدنية اليمنية.

ثالثاً، إن التوترات في البحر الأحمر مظهرٌ مهم من مظاهر الآثار غير المباشرة للنزاع في غزة. ونأسف لأن قرار المجلس الذي اتُخذ للتو لم يشر بوضوح إلى العلاقة بين الحالة في البحر الأحمر والنزاع في غزة. وقد أُحرز في الوقت الحاضر تقدم كبير فيما يتعلق بوقف إطلاق النار في غزة. وترحب الصين بهذا التقدم. ونأمل أن يساعد تحقيق وقف دائم لإطلاق النار في غزة على تهيئة الظروف المواتية لتهدئة الأوضاع المتوترة في المنطقة.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد صوتت الدانمرك مؤيدة لهذا القرار (القرار 2768 (2025))، ونرحب باتخاذه. ونثني على واضعَي المسودة الأولى، الولايات المتحدة واليونان، لجهودهما واتباعهما نهجا منفتحاً وبناءً طوال فترة المفاوضات.

وسيضمن القرار المتخذ اليوم أن يستمر مجلس الأمن في تلقي تقارير منتظمة عن هجمات الحوثيين على السفن التجارية وسفن النقل في البحر الأحمر، وهي مسألة رئيسية يجب أن يبقيها المجلس قيد نظره الفعلي. وكما هو الحال في كثير من الأحيان في هذه القاعة، فإن اتخاذ القرار اليوم هو نتاج حلول توافق عليها الجميع. وخلال المفاوضات، أيدت الدنمارك استخدام صيغة أكثر صرامة، مؤكدةً على تهديد الهجمات المستمرة للحوثيين في البحر الأحمر لتقديم المساعدات الإنسانية، وكذلك البيئة البحرية، كما برز بوضوح في الهجوم على ناقلة النفط سونيون MV Souniuon خلال عام 2024. وعلى الرغم من ذلك، نعتقد أن القرار يرسل إشارة قوية. فهو يطالب الدول الأعضاء بالتوقف عن تسليح الحوثيين ومنعهم من الحصول على الأسلحة لتنفيذ المزيد من الهجمات. ويجب بذل المزيد من الجهود لإنفاذ حظر توريد الأسلحة ومحاسبة الجناة.

الدانمارك بلد صغير، ولكننا دولة بحرية كبيرة. وما زلنا ملتزمين بضمان حرية الملاحة واستقرار سلاسل الإمداد العالمية في البحر الأحمر وخليج عدن لصالح التجارة والتنمية العالميتين. ومن الضروري أن يستمر المجتمع الدولي في دعم التدفق الحر للتجارة في أحد أهم الممرات المائية في العالم وفقاً للقانون الدولي. ولا يمكن السماح للجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية بسلب هذه الحرية. واتخاذ القرار اليوم يبعث برسالة واضحة، رسالة إدانة حازمة لهجمات الحوثيين، التي لا مبرر لها على الإطلاق. وهي يجب أن تتوقف.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر سيراليون واضعَي المسودة الأولى للقرار 2768 (2025)، اليونان والولايات المتحدة، على جهودهما بشأن مسألة حاسمة لها آثار على صون السلام والأمن الدوليين، وعلى مشاركتهما ومشاوراتهما الإيجابية خلال عملية المفاوضات.

لقد ذكرت سيراليون سابقاً، في كانون الثاني/يناير 2024 (انظر S/PV.9527)، بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبدي رأيه بصوت موحد بغية حماية الأمن البحري وحقوق وحريات الملاحة التي تتمتع بها جميع سفن الدول الأعضاء في البحر الأحمر، ونكرر الإعراب اليوم عن اعتقادنا هذا. وعلاوة على ذلك، فقد أدنّا في العديد من بياناتنا في المجلس، بما في ذلك بشأن هذا البند من جدول الأعمال وبشأن الحالة في اليمن، هجمات الحوثيين على السفن البحرية في البحر الأحمر. ودعونا أيضاً في السياق الأوسع إلى بذل الجهود لدعم عملية السلام اليمنية وأعربنا عن قلقنا إزاء البعد والتصعيد الإقليميين المستمرين.

ولذلك صوتت سيراليون مؤيدة القرار 2768 (2025) في ضوء مبدأ حماية حقوق وحريات الملاحة التي تتمتع بها سفن جميع الدول الأعضاء والتهديد الذي يتعرض له البحارة جراء الحالة الراهنة في البحر الأحمر. ونرحب بالتغييرات التي أدخلت على القرار 2768 (2025) فيما يتعلق بدفاع الدول الأعضاء عن حقوقها الملاحية، وهو ما يتسق في رأينا مع القانون الدولي، ويجب أن يكون متسقا معه، ويضمن أن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

ونلاحظ الإشارة الواردة في الفقرة 3 من منطوق القرار الذي اتُخذ للتو إلى ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لهذه الهجمات. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان عن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن في غزة. ونردد كلمات الأمين العام وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها وضمان تنفيذ الاتفاق بالكامل – بما يتماشى في رأينا مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على ضرورة أن يضمن جميع أصحاب المصلحة تنفيذ هذا القرار بفعالية، ليس لإنقاذ الأرواح فحسب بل أيضاً لضمان الحفاظ على الأمن البحري في منطقة البحر الأحمر، وهو أمر ضروري لاستقرار سلاسل الإمداد العالمية والتنمية الاقتصادية.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت غيانا مؤيدة القرار الذي يجدد طلب تقديم تقارير شهرية من الأمين العام عن هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر حتى 15 تموز/يوليه 2025 (القرار 2768 (2025)). ونشكر الولايات المتحدة واليونان على جهودهما.

وتعتقد غيانا أن ولاية تقديم التقارير التي أنشأها القرار 2722 (2024) هي إسهام مهم في الأمن البحري في البحر الأحمر وفي معالجة الآثار السلبية لهجمات الحوثيين. وإثبات الحقائق على أرض الواقع أمر مهم للمساءلة، سواء جاءت هذه المساءلة الآن أو في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب غيانا بإدراج صيغة جديدة بشأن استخدام الحوثيين للأسلحة المتطورة في هجماتهم، وهي مسألة أثيرت في التقرير الأخير لفريق الخبراء المعني باليمن (انظر S/2024/731) وتستدعي اهتمام مجلس الأمن.

وكانت غيانا سترحب بإدراج إشارة إلى الآثار البيئية للهجمات في البحر الأحمر، كما هو مبين في تقرير فريق الخبراء، وكذلك أثر الهجمات على تقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني. وقد حظيت هذه

العناصر بتأييد العديد من الوفود، ومن المؤسف أنها لم تؤخذ في الاعتبار. ومع ذلك، ترحب غيانا باتخاذ القرار لأنه يسمح باستمرار تدفق معلومات بالغة الأهمية حول الحالة الأمنية الراهنة في البحر الأحمر.

ختاما، نعرب عن التزامنا بالعمل مع جميع أعضاء المجلس في معالجة الحالة الأمنية في البحر الأحمر والشرق الأوسط عموما.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب اليوم باتخاذ القرار الذي يجدد الولاية المنوطة بالأمين العام لتقديم التقارير عن الهجمات في البحر الأحمر (القرار 2768 (2025)). ونشكر الولايات المتحدة واليونان على جهودهما بصفتهما مشاركين في تولي مهمة الصياغة.

ونواصل إدانة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر التي تقوض الأمن البحري الدولي وتعرض للخطر التدفقات الحيوية للغذاء والوقود والمساعدات الإنسانية. وندعو إلى وقفها فورا. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرارين 2140 (2014) و 2216 (2015) بشأن الجزاءات اليمنية. ونؤكد مجددا أيضا على مخاوفنا الجدية بشأن الأثر البيئي المحتمل لهذه الهجمات والذي أصبح جليا من خلال حالة ناقلة النفط سونيون التي حدثت مؤخرا وهددت بحدوث تسرب نفطي كبير في المنطقة. ونأسف لعدم ورود هذا الجانب في القرار الحالي ونأمل أن يُدرَج في نص مقبل.

أخيراً، ننضم إلى الدول الأخرى في الإعراب عن تفاؤلها بشأن الأخبار الإيجابية القادمة من المنطقة. ونرحب باتفاق وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل الذي يشكل خطوة طال انتظارها ستسمح بعودة الرهائن وتقدّم بصيصا من الأمل للشعب في غزة. كما سيمكّن من إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. ويجب أن نكثف جهودنا من أجل إحلال سلام دائم وتحقيق حل الدولتين. ونشيد بالوسطاء الذين أسهموا في تحقيق هذا الإنجاز الهام. إن وقف إطلاق النار هو خطوة أولى نحو تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين وللمنطقة على نطاق أوسع.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتت جمهورية كوريا مؤيدة لهذا القرار (القرار 2768 (2025)).

أولاً، أود أن أعرب عن امتناننا للمشاركَين في تولي مهمة الصياغة – الولايات المتحدة واليونان – على جهودهما في إعداد القرار وتيسير المشاركة التعاونية مع أعضاء المجلس. وتقدّر جمهورية كوريا أيضا الجهود البناءة التي يبذلها المشاركان في الصياغة لمواكبة التوترات المتصاعدة في اليمن ومحيطه منذ العام الماضي. وباعتبارنا بلدا شبه جزيري محاطا بالبحر من ثلاث جهات ودولة تبحر سفنها التجارية على نحو متكرر في البحر الأحمر، فإننا نولي اهتماما كبيرا لهذه المسألة الهامة.

والواقع أن الحوثيين يواصلون هجماتهم المتهورة وغير القانونية في البحر الأحمر وخارجه، بينما يعرضون في الوقت نفسه حرية الملاحة والأمن البحري لتهديدات خطيرة. ويرتبط استخدام الحوثيين لنظم الأسلحة المتطورة على نحو متزايد بعدم الاستقرار الإقليمي. وفي هذا الصدد، نرحب بنجاح قرار اليوم في التأكيد على أهمية تنفيذ حظر الأسلحة وإبرازه في الوقت نفسه تصاعد التوترات الناجم عما يقوم به الحوثيون

والأعمال العدائية والشواغل المتعلقة بالأسلحة المتطورة التي يستخدمونها. كما أن اتخاذ هذا القرار اليوم يبعث برسالة واضحة من مجلس الأمن مفادها أننا نرصد عن كثب جميع التطورات على الأرض.

في الختام، نود أن نؤكد مجددًا على وجوب أن يسعى المجلس جاهدا إلى كفالة التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك حظر الأسلحة المحدد الأهداف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجزائر.

يتسق امتناع الجزائر اليوم عن التصويت مع تصويتنا السابق في العام الماضي على القرارين 2722 (2024) و 2739 (2024). وينبغي ألا يُفسَّر قرار وفد بلدي بالامتناع عن التصويت على هذا القرار (القرار 2768 (2025)) على أنه تحفظ على التقرير الشهري للأمين العام عن الحالة في البحر الأحمر. وهو ليس موافقة على الهجمات التي يشنها الحوثيون على السفن التجارية وسفن النقل. بل على العكس، لا نزال نقدّر أهمية هذه التقارير وندرك أهمية الأمن البحري والإقليمي وحرية الملاحة وسلامة البحارة.

ولكن امتناعنا عن التصويت يعبّر عن شواغلنا بشأن تنفيذ القرار 2722 (2024) وما نعتقد أنه إساءة استخدام أو تفسير خاطئ للحق في الدفاع عن النفس بشن هجمات على أراضي بلدان ذات سيادة. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان دعم القانون الدولي وضمان عدم تعدي الإجراءات المتخذة باسم الحقوق والحريات الملاحية على سيادة البلدان. وعلاوة على ذلك، نؤكد على ضرورة أن نكون واقعيين بالإشارة الصريحة في هذا القرار إلى الحالة الكارثية في غزة بوصفها سببا جذريا، أو على الأقل مسببا، للتوترات الحالية في البحر الأحمر والمنطقة ككل. ولا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار في غزة الذي جرى التوصل إليه للتو. ونأمل أن يمهد هذا الاتفاق الطريق لتسهيل إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان الفلسطينيين في غزة.

في الختام، لا نزال نحث على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعلى الحوار لمنع المزيد من العنف وكفالة الاستقرار الإقليمي وإنقاذ الشعب اليمني والمنطقة بأسرها من المزيد من المعاناة. وأصبح إجراء عملية سلام يقودها اليمنيون ويتولون زمامها، على أساس الأطر المتفق عليها للتسوية السياسية، أكثر أهمية وإلحاحا من أي وقت مضى لتحقيق سلام إقليمي دائم.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة 15/40.